

# تحالف وادي النيل يجابه تهديدات إريتريا وإثيوبيا في القرن الأفريقي

## السياسي: أمن السودان واستقراره جزء لا يتجزأ من أمن مصر واستقرارها



الأمن المائي على رأس أولويات القاهرة والخرطوم

وأكد متابعون أن ارتداء أبي أحمد في أحضان أفريقي سوف يعود بنتائج سلبية على الأخير، لأنه يدفع نحو التصعيد على الحدود مع السودان وهو لا يملك علاقات جيدة مع قوى دولية فاعلة، ولا بتشغل كثيرا باتهامه بارتكاب جرائم الحرب التي تطارده، في حين أن أديس أبابا شريك اقتصادي وسياسي لبعض الدول الغربية والولايات المتحدة، ما يجعل تمادي أبي أحمد في التصعيد نهاية مبكرة لمسيرته السياسية.



محمد الشهاوي  
مصر بعثت برسالة ردع قوية لكل من يريد العبث بأمن النيل

علي يوسف  
التعاون الإستراتيجي بين البلدين دفاعي بالأساس

ويستغل السودان ومصر الوضع الإثيوبي الداخلي المعقد، على مستوى أزمة نيفراي وعلاقة أبي أحمد بحلفائه الأمهرا الذين لديهم تواجد قوي في منطقة الشنقة على الحدود مع السودان، وقد يتقلبون عليه إذا لم يتمكن من تحقيق الحد الأدنى من المكاسب لهم.

وأوضح رئيس المبادرة السودانية لتطوير العلاقات بين مصر والسودان السفير علي يوسف، أن التعاون الإستراتيجي بين البلدين "دفاعي بالأساس ويستهدف الحفاظ على مصالح الشعبين وسيادة الأراضي السودانية، مع رصد المزيد من الحشود الإثيوبية الإريتريّة، وحل تعقيدات الأوضاع السياسية والأمنية في شرق السودان التي ترتبط مباشرة بما يجري على الحدود".

ووصف في تصريح لـ "العرب" زيارة السيسي بـ "التاريخية"، لأنها تأتي في وقت يمر فيه البلدان بأصعب تحديات إقليمية على مستوى الأمن المائي، والهدف من الرسائل القوية التي حملتها الزيارة استقرار الأوضاع في القرن الأفريقي وليس تصعيدها عسكريا، ليكون هناك قرار رشيد من أديس أبابا للترجع عن مواقفها الحالية.

وقد تجد القاهرة نفسها مضطرة لدفع كلفة مجابهة التهديدات من خارج الحدود، لكن التعاون مع السودان يحقق مكسبا نوعيا، فهو يضيق الخناق على النفوذ التركي المتصاعد في القرن الأفريقي الذي يستهدف مصر من خلال تقوية شوكة أديس أبابا، كما يشكل تاميناً لحدودها الجنوبية عبر تكثيف التحركات العسكرية والاستخباراتية، وسد منافذ تهريب السلاح عبر الحدود السودانية الممتدة.

وتعد زيارة السيسي الأولى للسودان منذ الإطاحة بنظام عمر البشير، وجاءت بعد أيام قليلة من توقيع البلدين لتفاهات عسكرية بحضور قائدي الجيشين في البلدين، والتي برهنت على أن هناك تنسيقا عاليا للتعامل مع المشكلات المهددة لوجود الدولتين، والتوافق على أسس مشتركة للتعاطي مع المستجدات في منطقة القرن الأفريقي.

وقال مستشار أكاديمية ناصر اللواء محمد الشهاوي، إن توقيت الزيارة حمل دلالات بالغة الأهمية، وإن هناك تعاونا كبيرا على مستوى تبادل المعلومات ومجابهة التحديات، ومواجهة هشاشة الأوضاع في المناطق الحدودية، والتي ستجابه بإجراءات عسكرية صارمة.

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، أن "مصر بعثت برسالة ردع قوية لكل من لديه مخططات من شأنها العبث بأمن نهر النيل، مع دخول أطراف إقليمية تشجع إثيوبيا على تعنتها في أزمة سد النهضة".

ويقول مراقبون إن الهدف الأساسي من التحركات الحديثة بين البلدين هو الوصول إلى اتفاق مُلزم بشأن سد النهضة، وتكريس التقدم السوداني على الحدود، ثم التفرد للتعامل مع تهديدات الأمن في البحر الأحمر والقرن الأفريقي.

والتقطت القاهرة والخرطوم ملامح ضغط دولي على كل من إثيوبيا وإريتريا لإيقاف العمليات العسكرية في إقليم نيفراي، وشكلتا عوامل ضغط مضاعفة تدفع نحو تراجع تطلعات الهيمنة التي تدور في عقول القيادتين في أديس أبابا وأسمرّة.

ويواجه محور أبي أحمد رئيس وزراء إثيوبيا وأسياسي أفريقي رئيس إريتريا تصدعا بعد أن ثبت فشل خيار الكماشة العسكرية، باستخدام قوات جماعة الأمهرا وقوات إريتريا لاستعادة السيطرة على مقر القيادة العسكرية الشمالية في نيفراي، ويات يواجه اتهامات دولية بممارسة جرائم حرب في تلك المنطقة.

أكد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، السبت، في أول زيارة له إلى الخرطوم منذ الإطاحة بالرئيس عمر حسن البشير، الاتفاق مع السودان على "رفض سياسة فرض الأمر الواقع والإجراءات الأحادية" في ما يتعلق بسد النهضة الإثيوبي على نهر النيل، في رسالة ردع قوية تستهدف تعنت أديس أبابا لإصرارها على الملء الثاني دون اتفاق مُلزم، كما تستهدف مخططات تركيا التي تريد الهيمنة على منطقة القرن الأفريقي، مستفيدة من علاقتها بأديس أبابا وقاعدتها العسكرية الضخمة بالصومال.

للقبول بحلول سياسية تضمن استقرار جبهته الشرقية، وإيجاد حل ناجح لازمة سد النهضة. وأشارت تصريحات السيسي والبرهان إلى أن هناك معركة وجودية يخوضانها معا تستوجب تمهين العلاقات، بما يجعل التقارب يحظى بتوافق بين جميع المكونات في البلدين للحفاظ على السيادة الوطنية وحماية الأمن المائي، مع إصرار إثيوبيا على الملء الثاني دون اتفاق مُلزم.

الخرطوم / القاهرة - رسّخت زيارة الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي للخرطوم، السبت، ركائز تحالف بلاده مع السودان على المستوى الإستراتيجي في مواجهة أخطار متزايدة في منطقة القرن الأفريقي التي تشهد تصعيدا عسكريا إثيوبيا على الحدود مع السودان بمساعدة إريتريّة، بجانب طموح تركي لزيادة النفوذ في المنطقة. وعقد السيسي محادثات مع رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني الفريق أول عبدالفتاح البرهان في الخرطوم، أكد خلالها على مساندة مصر لجهود تعزيز السلام والاستقرار في السودان، "اطلاقا من قناعة راسخة بأن أمن واستقرار السودان، يُعد جزءا لا يتجزأ من أمن مصر واستقرارها".

وتتلوي إشارة السيسي السابقة بأن هناك خطوط حمراء للتعامل مع المحور الإثيوبي الإريتري الذي يريد جذب الصومال إليه، ويغازل دولة جنوب السودان، للهيمنة على منطقة القرن الأفريقي، ويمهد الطريق أمام دخول تركيا، حيث تسعى للتمدد مستفيدة من علاقتها بأديس أبابا وقاعدتها العسكرية الضخمة بالصومال.

وأكد المتحدث باسم الرئاسة المصرية السفير بسام راضي، أن المحادثات تركزت على "تطورات الأوضاع في منطقة الحدود السودانية الإثيوبية، وتحركات بسط سيادة الدولة على حدودها الشرقية، والتي تأتي في إطار احترام السودان للاتفاقيات الدولية المنشئة للحدود، والسعي الدائم لتأكيد ذلك بشكل سلمي ودون اللجوء للعنف".

وأعرب البرهان عن تقديره لمواقف مصر الداعمة لبلاده في كافة المجالات، لمواجهة تداعيات الأزمات المختلفة، مشيرا إلى تطلع وحرص السودان لتفعيل المشروعات المشتركة بين البلدين وتعزيز آفاق التعاون بينهما على مختلف الأصعدة.

ويتخوف السودان من تشكيل محور معاد يمثل تهديدا للتقدم العسكري الذي حققه لسيط سيطرته على أراضيه مع إثيوبيا، وتكثيف الضغط عليها ودفعها

الإطفال والنساء في واحدة من أكبر الجرائم ضد الإنسانية.

وحتى بعد انكشاف حجم الجريمة، فقد ظلت الطائرات الأميركية تحوم فوق الهدف على مدى اليومين التاليين، في تأكيد قاطع على أن الضربة كانت مقصودة لذاتها. وهي نُفذت حصرا لكي تجرب قدرة "القنابل الذكية" على اختراق أقوى الحصون الدفاعية تحت الأرض.

فكرة تجربة "القنابل الذكية" نفسها، باللحم الحي للبشر، كانت تعني ما تعني، والترويج كان هو أحد أهم المعاني لذلك العمل الهجمي. وعلى امتداد عدة سنوات من غزو العراق، ظلت القوات الأميركية تسجل جريمة أسوأ من الأخرى، بما في ذلك أعمال الإغتصاب، والقتل من بعد الإغتصاب، والحرق من بعد القتل.

تلك الجرائم، إنما تم تنفيذها وفقا لمنهج عسكري يقصد نتائجه حصرا. ولم تكن مجرد أعمال "تفاحة فاسدة في السلة" كما كان يقول الرئيس جورج بوش الابن الذي قاد غزو العراق، مع مجرم حرب موصوف بالدليل المشهود مثل دونالد رامسفيلد، وزير دفاعه، أو وزير جرائمه بالأحرى.

وهذا الدونالد اختفى مكللا بالعار لأنه يعرف ماذا فعل. الاستخفاف بحياة مئات الآلاف من البشر، كان واحدا من أدلة كثيرة على أن الجريمة كانت منهجا يجعل السلة برمتها فاسدة.

هذه الجرائم، والكثير غيرها، ومنها التي مورست ضد أفراد أبرياء تم اختطافهم وتعذيبهم وقتلهم ورهي جثثهم في الغراء، يحسن ألا تغيب عن الذاكرة. ولكن ليس لأننا نرغب بأن ننكا الجراح على أنفسنا، بل لأن المنهج الهجمي ما يزال قائما. وعندما تضاف إليه أزيدة تظهر داعة كالتى يمارسها "غرب حقوق الإنسان"، فإن الذاكرة لا تعود مجرد ذاكرة. إنها صراع من أجل وقف الجرائم التي تمارس ضد الإنسانية. كما أنها صراع ضد الوجه القبيح للعنصرية الغربية التي تتخذ من قضايا حقوق الإنسان سلما لمزاعم "التفوق الحضاري".

لا يملك الغرب، في الواقع، أكثر من انحطاطه الحضاري. صحيح أنه نجح في تحقيق تقدم علمي لا يمكن نكرانه، ولكن يجدر التامل دائما في النظر إلى السبيل الذي وظف به ذلك التقدم.

لقد كان تقدما سمح بإنتاج "قنابل ذكية" لتجربتها على اللحم الحي.

كما سمح باستخدام قنابل نووية لأول مرة في تاريخ البشر، كما سمح

بإستخدام ما كان يسمى بـ"العامل البرتقالي" في فيتنام، وكان أول استخدام للأسلحة الكيميائية. لم يلحق هتلر أن يفعل كل ذلك. ارتكب الكثير، ولكنه لم يلحق، سوى أنه ينتمي إلى "التفوق الحضاري" نفسه.

الس.أي.أيه، التي أعدت تقاريرها عن أسلحة الدمار الشامل لدى العراق، بخطة مفرطة من الأضاليل، كانت تعرف تماما ماذا تفعل. تعرف لماذا جعلت من الكذب صنعة لتبرير غزو كان يجد ذاته جريمة، وكان جريمة كل ما تلاه، وما يزال جريمة إلى يومنا هذا.

الحاجة إلى متحف لجرائم الـ سي.أي.أيه، وشقيقاتها الغربيات، يمكن أن يلحق ذلك التفوق العنصري حجرا. متحف بارد. لا ينطوي بالضرورة على عدا سياسي. ولا خصومة. ولا نزاع. فقط لكي تبقى الذاكرة تتذكر. ولكي يبقى البصر قادرا على أن يُذكي جمره البصيرة.

لا شك أنهم سوف يقلبون عالي الأرض سافلها ضد إقامة هذا المتحف. ولكن ليس لأنهم سوف يرون فضيحة لم تغب عن ناظرهم أصلا، بل لأنهم لن يعودوا قادرين على مواصلة الدعارة بحقوق الإنسان. ولكن سيظل بالوسع في المقابل القول لهم: إنها "حرية تعبير عن الرأي، ليس كذلك؟"

وقد يكفي أن يكون تعبيراً بصمت الوثيقة والصورة.

## متحف لجرائم سي.أي.أيه

علي الصراف  
كاتب عراقي

التفوق الغربي بشأن قضايا حقوق الإنسان لن يتوقف إلا عندما يتم إنشاء متحف لجرائم وكالة المخابرات المركزية الأميركية.

ظريف من المسؤولين في هذه الوكالة أن يتصرفوا وكأنهم شرفاء. ظريف، ولكن على نحو مثير للاشمئزاز. فهو نكتة، ولكنها موجهة أيضا. سجل الولايات المتحدة لانتهاكات حقوق الإنسان، منذ حرب فيتنام إلى يومنا هذا لم يتوقف عن إنتاج الجريمة. حتى ليجوز القول إن ما تم ارتكابه على امتداد ثلاثة أرباع القرن، هو أسوأ سجل في تاريخ البشرية، منذ اختراع أول آلة للقتل إلى يومنا هذا.

ما ترتكبه الولايات المتحدة من جرائم يجد له تبريرا دائما، وتجري التغطية عليه بسرعة. فالماكينه التي تمارس أعمال الوحشية، هي نفسها التي تمارس أعمال التغطية، بوحشية مماثلة أيضا.

ما ترتكبه الولايات المتحدة من جرائم يجد له تبريرا دائما، وتجري التغطية عليه بسرعة. فالماكينه التي تمارس أعمال الوحشية، هي نفسها التي تمارس أعمال التغطية، بوحشية مماثلة أيضا.

وكالة المخابرات المركزية تشتري صحفا ومراكز إعلام متلفا تشتري المجدنين والضماير. كل شيء صالح للشراء، وكل أحد. ولكن الجريمة تظل موجودة أيضا.

هناك مئات الآلاف من البشر، بل ربما الملايين، ممن ما يزالون يدفعون ثمن الجرائم التي لم تتوقف الولايات المتحدة عن ارتكابها، ضد أفراد أو جماعات على حد سواء.

ولقد حان الوقت لتكشف دفاتر الحساب. فالوقاحة التي تفعل كل ذلك، ومن ثم لتعود قترتدي رداء الطهر والقداسة، لا يمكن الرد عليها إلا

بجعل الحقيقة ظاهرة للعيان. لا حاجة للوقاحة في مواجهة الوقاحة. هذا زائد عن الحاجة، لأن مستويات الجريمة عالية إلى درجة تكفي لكي تكشف عن نفسها، ببرود شديد.

الصور والأسماء والشهادات والتسجيلات الفيلمية والوثائق سوف تجعل من هذا المتحف مرجعا للإنسانية جمعاء. ولكنه سوف يكفل زرع رداء الظهارة عن الخطاب الحقوقي المزيف الذي يدلي به الغرب.

الوظيفة الوحيدة لهذا الخطاب ليست الدفاع عن حقوق الإنسان. إنها وظيفة عنصرية فحسب، تصعد الظهور بمظهر الترفع الحضاري، بينما هو قائم على انحطاط أخلاقي تام وجماعي وشامل.

الوجه العنصري في المسألة، يقصد "احتلال الضفة الأخلاقية المرتفعة" في أي جدل سياسي أو ثقافي. ومن هذه الضفة يبدأ القصف، وكل جريمة يرتكبونها من هذا المرتفع تصبح مبررة. وذلك بما أن الذين يقعون ضحية لجرائم "الأخلاقيين" المدافعين عن "حقوق الإنسان"، لا يرتفعون إلى تلك المرتبة، ولا يتم النظر إليهم كبشر. وقتلهم أو ترويعهم لا يعود أمرا مثيرا للقلق.

خذ على سبيل المثال قصف ملجأ العمارة الشهير يوم 13 فبراير عام 1991.

كانت الس.أي.أيه (إياها) تعتقد أن الرئيس العراقي الراحل صدام حسين ربما كان يخون به أو أنه يضم مراكز قيادة. لا توجد أدلة، ولكن "ربما" واحدة، كانت تكفي لقتل المئات من

